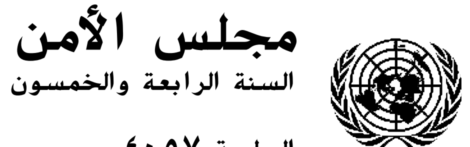
مؤقت



مجلس الأمن

السنة الرابعة والخمسون

الجلسة ٤٠٥٧
الاثنين، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد لافروف	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	الأرجنتين	السيد بتريـّا
	البحرين	السيد بوعلاي
	البرازيل	السيد فونسيكا
	سلوفينيا	السيد تورك
	الصين	السيد شن غوفانغ
	غابون	السيد إبوني
	غامبيا	السيد جاغني
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كندا	السيد دوفال
	ماليزيا	السيد حسمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إلدون
	ناميبيا	السيد ثيرون
	هولندا	السيد فان والصم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بيرلي

جدول الأعمال

الحالة في تيمور الشرقية

تقرير الأمين العام عن الحالة في تيمور الشرقية (S/1999/1024)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في تيمور الشرقية

تقرير الأمين العام عن الحالة في تيمور الشرقية (S/1999/1024)

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أستراليا وإندونيسيا والبرتغال وجمهورية كوريا وفنلندا والنرويج ونيوزيلندا واليابان، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد ويدودو (إندونيسيا) والسيد مونتيرو (البرتغال) مقعدين على طاولة المجلس؛ وشغلت السيدة وينسلي (استراليا)، والسيد لي سي يونغ (جمهورية كوريا)، والسيدة كوربي (فنلندا)، والسيد كولبي (النرويج)، والسيد باولز (نيوزيلندا)، والسيد ساتوه (اليابان)، المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالروسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن الحالة في تيمور الشرقية، الوثيقة S/1999/1024.

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1999/1083، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته البرازيل، سلوفينيا، كندا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ناميبيا، هولندا والولايات المتحدة الأمريكية. وقد انضم الاتحاد الروسي والأرجنتين والبرتغال وفرنسا إلى مقدمي مشروع القرار.

أود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثائق التالية: S/1999/1004، رسالة مؤرخة ٢١ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩، موجهة من فنلندا تحيل فيها بيانا رئاسيا صادرا عن الاتحاد الأوروبي بشأن تيمور الشرقية؛ و S/1999/1025 و S/1999/1072، رسالتان موجهتان من الأمين العام مؤرختان ٤ و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، على التوالي، تحيلان رسالتين مؤرختين ٢٩ أيلول/سبتمبر و ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ موجهتين إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأستراليا، تحيلان التقريرين الدوريين الأول والثاني، على التوالي، للقوة الدولية في تيمور الشرقية.

المتكلم الأول المدرج اسمه في قائمتي هو ممثل البرتغال، وأعطيه الكلمة.

السيد مونتيرو (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): تؤيد البرتغال تأييدا تاما البيان الذي ستدلي به فنلندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إن إنشاء إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية يشكل تتويجا لعملية تقرير المصير التي ظل شعب تيمور الشرقية والبرتغال يناضلان في سبيلها زمنا طويلا. ولذا فإننا في غاية السعادة لأن شعب تيمور الشرقية تمكن من التعبير عن إرادته بحرية، وإن جرى ذلك في ظل ظروف صعبة للغاية، وهو بإمكانه الآن أن يشرع في عملية التحدي المتمثلة في بناء بلده. والواقع أن إنشاء إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية هو أطيب تحية يمكن أن تقدمها الأمم المتحدة لمعاناة وشجاعة أهل تيمور الشرقية الذين كافحوا وماتوا من أجل قضيتهم.

واسمحوا لي هنا أن أشيد بوجه خاص بالأمين العام، السيد كوفي عنان، على عمله الهام ودوره الملهم في السير بعملية تقرير المصير في تيمور الشرقية صوب نهايتها اللازمة.

وبإنشاء الإدارة الانتقالية يجب أن يولى الاعتبار اللازم للقرار القاطع الذي اتخذه شعب تيمور الشرقية بأغلبية ساحقة بأن يحكموا أنفسهم بأنفسهم. وستقتضي إقامة إدارة انتقالية ناجحة أوثق الاتصال

والتعاون الدائم بين إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وقيادة شعب تيمور الشرقية، الذي يتعين عليه، في التحليل النهائي أن يحكم بلده بنفسه.

وتوافق البرتغال الأمين العام موافقة تامة عندما يقول،

"سيرتكز عمل الأمم المتحدة، فيما يختص بجميع عناصر أداء الإدارة الانتقالية في مجال الحكم والإدارة العامة، على مبدأي الاشتراك وبناء القدرات. وذلك سيشمل تعيين أبناء تيمور الشرقية في وظائف بهياكل الإدارة الانتقالية تنشأ فيما بعد". (S/1999/1024، الفقرة ٤٧)

ويحدونا أمل خالص في أن يمكن هذا من إعداد كادر جيد التدريب من أبناء تيمور الشرقية، قادر على أداء الوظائف الإدارية ووظائف الخدمة العامة اللازمة لدعم تيمور الشرقية المستقلة. وهذا أمر أساسي وهو قطعا سيكون أحد العناصر التي ستستخدم مستقبلا في الحكم على نجاح هذه العملية وقدرة المنظمة على القيام بأعمال من هذا القبيل.

إن تيمور الشرقية إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي حرم من الامتيازات والحقوق التي تمنحها له المادة ٧٣ من الميثاق. وينبغي عكس مسار هذه الحالة الآن.

وفي هذا السياق، نود أن نعرب عن تأييدنا لمشروع القرار الذي سيعتمد اليوم، لأنه يتضمن ما نعتبره متطلبات أساسية للقيام بعملية ناجحة وسيرسي الأسس اللازمة لقيام تيمور الشرقية المستقلة.

والبرتغال، من جانبها، ستواصل العمل مع الأمانة العامة لإنشاء آلية تنسيق تعمل بكفاءة وفعالية في الميدان تعبر عن مسؤولياتها القانونية والسياسية الفريدة.

ولهذه الغاية، وكما طلب الأمين العام، سبق أن أعربنا له كتابة عن استعدادنا لدعم جميع مكونات إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بلا استثناء، في حدود إمكانياتنا، من حيث الموارد المادية والبشرية على حد سواء.

لقد حددت البرتغال عددا من المجالات التي تنوي أن تقدم فيها مساهمات محددة، بناء على طلب الأمم المتحدة. ومنذ ٢٧ أيلول/سبتمبر، أعربت الحكومة البرتغالية عن استعدادها للإسهام بأفرقة تقييم لاستعادة الخدمات الأساسية في عدد من القطاعات الرئيسية. وأذكّر بأن البرتغال تساهم بالفعل في مختلف الصناديق الاستئمانية التي أنشئت لدعم العمليات في تيمور الشرقية، وفي مختلف مبادرات تقديم المساعدة الإنسانية.

وفي هذا الصدد، لا بد لي من أن أخص بالإشادة قيادة أستراليا الجسورة للقوة الدولية في تيمور الشرقية، والإسهام المالي البارز المقدم من اليابان، إذ بدونهما لكان نجاح المرحلة الانتقالية الناجحة في تيمور الشرقية أكثر صعوبة.

ونعرب أيضا عن الامتنان لكل من أسهم في نجاح القوة الدولية في تيمور الشرقية، وأيضا لمجلس الأمن الذي مكن من إنشاء تلك العمليات، ومكن الآن من إنشاء إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية.

وعلى الرغم من التقدم البارز الذي شهدته عملية تقرير المصير في تيمور الشرقية في الأشهر القليلة الماضية، فهي لا تزال تواجه صعوبات جمة على الدرب الطويل أمامها. والمنار الذي ستهتدي به خلال الأشهر المقبلة يظل اتفاق نيويورك المؤرخ ٥ أيار/مايو بين إندونيسيا والبرتغال والقرارات ذات الصلة لهذه الهيئة والجمعية العامة. وفي هذا السياق، نرحب بتنفيذ المجلس الاستشاري للشعب الإندونيسي للمادة ٦ من ذلك الاتفاق باتخاذه بالإجماع الخطوات اللازمة لإنهاء روابطه القائمة بحكم الواقع مع تيمور الشرقية. ونأمل أن يتسنى لحكومة إندونيسيا المنتخبة حديثا أن تقوم بالكامل بمسؤوليات إندونيسيا في المرحلة التالية من هذه العملية.

ولكن يتعين علينا أن نظل يقظين. وعلينا أن نكفل الالتزام على صعيد الممارسة ليس فقط بنص الاتفاق والقرارات وإنما بروحها أيضا. ولبلوغ هذا الهدف من الضروري للغاية أن يكفل مجلس الأمن، أولا، حدوث انتقال سريع وفعال للسلطة بين القوة الدولية في تيمور الشرقية وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بدون تعطيل على أرض الواقع.

ثانيا، يجب أن يضمن المجلس المراعاة التامة للسلامة الإقليمية لتيمور الشرقية.

ثالثا، على المجلس أن يضمن توزيع المساعدة الإنسانية لكل من يحتاجها دون تأخير، في تيمور الشرقية وإندونيسيا على حد سواء. وهذا يعني بطبيعة الحال، أن تتوافر لجميع المنظمات الإنسانية التي تنفذ ذلك حرية الوصول بدون عائق.

رابعا، على المجلس أن يكفل أمن وسلامة اللاجئين في تيمور الغربية وأجزاء أخرى من إندونيسيا وفقا للقانون الإنساني الدولي، وأن يسمح لجميع اللاجئين الذين يرغبون في العودة إلى تيمور الشرقية أن يقوموا بذلك في أقرب وقت ممكن، كما نص على ذلك الاقتراح المقدم من حكومة إندونيسيا.

خامسا، علــى المجلس أن يكفل تقديم إندونيسيا ضمانات بعدم قيام ما يسمى بمليشياتها باستخدام تيمور الغربية منطلقا لزعزعة استقرار تيمور الشرقية. وفي هذا الصدد، أود أن أسترعي انتباه المجلس إلى آخر تقرير للقوة الدولية في تيمور الشرقية، حيث يرد فيه بوضوح أن عناصر من قوات الأمن الإندونيسية تواصل دعم المليشيات وأن المليشيات قد هددت القوة الدولية في تيمور الشرقية وأعربت عن اعتزامها السيطرة على الأقاليم الغربية. وهذه تطورات تبعث على القلق، وفي هذه اللحظة التي ينظر فيها مجلس الأمن مشروع قرار ذا أهمية تاريخية، نرى أن من المفيد التذكير بالمادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة، التي تنص على أن قرارات مجلس الأمن ملزمة قانونا لجميع الدول الأعضاء.

إن إنشاء إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية يمثل خطوة أساسية في الاتجاه الصحيح. وإنشاء قوة متعددة التخصصات، تشمل عناصر من جميع وكالات أسرة الأمم المتحدة تقريبا، يمثل في رأينا النهج الصحيح. ونأمل صادقين أن يساعد العمل المتضافر للمجتمع الدولي على عودة تيمور الشرقية لتصبح منارة للديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والتسامح والازدهار في المنطقة. وبالطبع، حتى يتحقق ذلك يجب أن تستطيع الاعتماد على الدعم الثابت من جميع التيموريين، بغض النظر عن آرائهم السياسية، بالتعاون مع الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، نعتبر الطريقة التي استجاب بها السيد زنانا غوسماو والمجلس الوطني للمقاومة التيمورية للأزمة طريقة مثالية وتتسم بالمسؤولية. وفي الواقع، بدون ضبط النفس الملحوظ الذي مارسته القيادة التيمورية الشرقية ومدى التنظيم الاجتماعي الذي وفرته للسكان، لكانت عواقب الأزمة أفدح.

لا يسعنى أن أختتــم بيانــي بــدون الإعراب عن التقدير العميق الذي تكنه الحكومة البرتغالية للعمل الرائع الذي اضطلع به أفراد بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية في ظــل أصعــب الظروف وأكثــرها ضغطا، ولا سيما بالقيادة الماهرة للممثل الخاص للأمين العام، السيد إيان مارتن. إن ما أبدوه من شجاعة وعزم، مجازفين بأرواحهم، يجب أن يكون قدوة لنا جميعا.

وأعرب أيضا عن تقديرنا الصادق للعمل الذي اضطلع به الممثل الشخصي للأمين العام السيد جمشيد ماركر، ونائبه، السيد فرانسيسك فندريل.

إننا نتطلع قدما إلى مساعدة تيمور الشرقية على أن تصبح أرضا للحياة، لا للموت؛ وللأمل، لا لليأس؛ وللمستقبل، لا للماضي. ويتعين على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور حاسم في عملية التحول هذه. إننا نتصور تيمور الشرقية بلدا مستقلا يعيش في ســلام مع نفسه ومع جيرانه، ومندمجا تماما في منطقته. والبرتغال، كما هو دأبها، تظل على استعـــداد لــدعم هــذا المسعى المشترك.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل إندونيسيا، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد ودودو (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): بداية، يود وفدي أن يتقدم بتهانئه الصادقة لكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلــس الأمــن فــي شهر تشرين الأول/أكتوبر. ونحــن علــى ثقة تامة بأن المسائل المعروضة على المجلس سيفصــل فيهــا بنجــاح بفضل قيادتكم القديرة.

وأود أيضا أن أعرب عن التهنئة لسلفكم، السفير بيتر فان والصم، الممثل الدائم لهولندا، على قيادته الماهرة لأنشطة المجلس في الشهر الماضي.

جلسة مجلس الأمن هذه تنعقد في ضوء القرار الوارد في تقرير الأمين العام والمتعلق بإنشاء إدارة انتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية تكلف بالمسؤولية العامة عن إدارة الإقليم، بما في ذلك اضطلاعها بالواجبات التنفيذية والتشريعية والقضائية. ويؤذن ذلك ببدء فصل جديد في حياة أهل تيمور الشرقية، ويمثل، بالتالي، لحظة ذات مغزى عظيم. ومن ثم فإن هذه لحظة مناسبة للتأمل في التطورات التي شهدتها السنوات الـ ٢٤ الماضية، لأن الحالة الراهنة هي نتاج لتطور تلك الأحداث مجتمعة.

إن مسؤوليات إندونيسيا لم تبدأ في السنة الماضية، ولا في السنة التي سبقتها. بل بدأت منذ أكثر من عقدين، عندما اندلعت الحرب الأهلية في تيمور الشرقية. إن قادة تيمور الشرقية، التي هجرها مستعمروها السابقون بعد أربعة قرون من الحكم الاستعماري، ناشدوا إندونيسيا أن تلبي تطلعات غالبية شعبها.

ومن خلال عمل الاندماج مع إندونيسيا هذا، تمكنت تيمور الشرقية في نهاية المطاف من السعي إلى إرساء السلام والحصول على الاستقلال والمضي في المسار المليء بالتحديات من أجل بناء الدولة. وقد قبلت إندونيسيا هذه المسؤولية الرسمية والعبء الإضافي، رغم أن تيمور الشرقية لم تكن جزءا من جزر الهند الشرقية الهولندية، التي تطورت منها الدولة الإندونيسية. وفي هذه الفترة الصعبة والمعقدة من تاريخ أبناء تيمور الشرقية، بينت أفعال إندونيسيا إخلاصها والتزامها بتقديم المساعدة إلى سكان تيمور الشرقية وقت حاجتهم، بالإضافة إلى تحسين نوعية حياتهم وحياة بقية مواطني إندونيسيا كذلك.

وإلى جانب هذه المساعي الدؤوبة التي تضطلع بها إندونيسيا من أجل تحقيق التنمية، فقد شاركت مشاركة فعالة منذ عام ١٩٨٣ في الحوار الثلاثي مع البرتغال، تحت رعاية الأمين العام، لإيجاد حل عادل، وشامل، ومقبول دوليا لمسألة تيمور الشرقية. وإندونيسيا، من جانبها، تمسكت بثبات بموقفها، وهو أن أسلوب الحوار الثلاثي، رغم العقبات والتحديات التي اعترضته، كان السبيل الوحيد لحسم هذه القضية. والتوقيع على الاتفاقات المعنية بتيمور الشرقية في ٥ أيار/مايو ١٩٩٩، الذي كان نتيجة مباشرة لمبادرة إندونيسيا الجسورة، لم يكن حدثا هاما جاء في ختام مرحلة استمرت ١٦ عاما فحسب، بل كان أيضا نتيجة لجهود إندونيسيا المخلصة الرامية إلى التوصل إلى حل في إطار الحوار الثلاثي. وهذه الاتفاقات أتاحت لشعب تيمور الشرقية الفرصة ليقرر مستقبله السياسي في وقت كانت تحدث فيه تغيرات جذرية في بقية أنحاء إندونيسيا. فأتاحت لشعب تيمور الشرقية أن يختار استقلالا ذاتيا واسع النطاق ووضعا خاصا داخل جمهورية إندونيسيا، أو أن يختار بدلا من ذلك انفصالا سلميا ومشرفا. وفي ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٩، ومن خلال استطلاع شعبي ديمقراطي مباشر، نظمته وأشرفت عليه الأمم المتحدة بموجب اتفاقات ٥ أيار/مايو ١٩٩٩، حدد شعب تيمور الشرقية اختياره، ورفض اقتراح الحكم الذاتي.

وفي هذه العملية العسيرة، لئلا ننسى، كانت حكومة إندونيسيا هي التي قدمت التعاون الكامل إلى بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية، بما في ذلك الدعم على كل مستوى، لتيسير إجراء الاستطلاع الشعبي. فقد قدمت موظفي الأمن لكي يجري الاستطلاع الشعبي في بيئة سلمية آمنة، مما يسر مشاركة عدد كبير من الناخبين - الأمر الذي أدهش حتى الأمم المتحدة - فاقت نسبته ٩٠ في المائة من الناخبين المسجلين. بل إنها شكلت قوة عمل على الصعيد الوزاري، وقوة عمل لإجراء الاستطلاع الشعبي لكي تنسق تقديم المساعدة إلى جميع القطاعات دعما لبعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية في اضطلاعها بولايتها.

ولئلا ننسى، فإنه عندما نشب عدد من أعمال العنف بعد إجراء الاستطلاع الشعبي، مما شوه هذه العملية التاريخية، أعلنت حكومة إندونيسيا على الفور حالة الطوارئ العسكرية، فأنشأت بذلك إطارا قانونيا يمكن القوات المسلحة من اتخاذ التدابير الضرورية لاستعادة النظام وسيادة القانون. وقد أدى هذا القرار إلى تحسين أحوال الأمن في المقاطعة. وأرجو ألا ننسى أيضا أن الحكومة الإندونيسية، رغبة منها في الإسهام بالمزيد من الجهود، وبعد إعادة تقييم الحالة في الميدان، دعت القوة المتعددة الجنسيات - القوة الدولية، تيمور الشرقية - إلى تقديم المساعدة بغية استعادة السلم والأمن في تيمور الشرقية، وحماية الناس، وتنفيذ النتائج المباشرة للاستطلاع الشعبي. وحكومة إندونيسيا، باتخاذها ذلك القرار، دللت مرة أخرى على عزمها الأكيد على إرساء قواعد النظام والظروف الطبيعية في تيمور الشرقية. ولا تزال إندونيسيا تقدم تعاونها لتمكين القوة الدولية من أن تضطلع اضطلاعا فعالا بالولاية المنوطة بها.

وأرجو ألا يغيب عن بالنا أيضا أن أعمال التخريب التي أصابت مباني حكومية لا حصر لها، وغيرها من البنى التحتية، فضلا عن ديار أنصار الاندماج وأنصار الاستقلال على حد سواء، عادت بالعواقب الوخيمة على إندونيسيا. فإندونيسيا هي التي تحملت العبء المالي الناتج عن انتشال سكان تيمور الشرقية من أساليب معيشتهم المتخلفة إلى أقصى حد. فمثلا، كانت بعض العقبات التي وجب التغلب عليها وجـود معدل للأمية يبلغ ٨٠ في المائة، وزراعة بدائية، ونقص في الطرق والمساكن في المناطق المعزولة، وكلها ميراث الماضي الذي ساد فيه الاستعمار. وطيلة العقدين الماضيين، خصصت إندونيسيا من الموارد لهذه الجهود أربعة أضعاف ما خصصته للمقاطعات الإندونيسية الأخرى.

وكانت الحكومة الإندونيسية أول من بدأ عمليات إنسانية عاجلة وهائلة وشاملة للمساعدة على تخفيف محنة المشردين. ومنذ ذلك الوقت، اتخذت التدابير الكافية لتيسير عمليات المنظمات الإنسانية الدولية.

وفيما يتعلق بالمصالحة بين فئات شعب تيمور الشرقية، تدعم إندونيسيا كل الجهود الرامية إلى تحقيق هذا الهدف. فمن الدعوة إلى عقد اجتماعين للحوار الشامل فيما بين شعب تيمور الشرقية في بيرغ شلاينينغ، النمسا، إلى لجنة السلام والاستقرار ومختلف محافل المصالحة التي عقدت قبل إجراء الاستطلاع الشعبي، تبادر إندونيسيا بانتظام ببذل الجهود وبتقديم دعمها الأدبي والمالي. وقد أكدنا بصفة مستمرة أن في تيمور الشرقية يوجد فصيلان لهما وجهتا نظر مختلفتان تضرب جذورهما في أعماق تاريخ تيمور الشرقية. وفي ضوء هذه العوامل المعقدة، تحاول بعض الجهات أن تجعل إندونيسيا مسؤولة عن بعض أحداث العنف التي وقعت مؤخرا.

ومما يسبب شاغلا عميقا لحكومة إندونيسيا التقارير غير المحققة والمبالغ فيها في كثير من الأحيان فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان بعد إجراء الاستطلاع الشعبي. وفي هذا الصدد، شكلت اللجنة الوطنية الإندونيسية لحقوق الإنسان لجنة مستقلة لتقصي الحقائق للتحقق من انتهاكات حقوق الإنسان في تيمور الشرقية بعد إجراء الاقتراع. وعهد إليها بولاية الاضطلاع بمهمتها بأسلوب يتميز بالشفافية، وسيكون المجال مفتوحا للمشاركة الدولية في أعمالها. ولجنة تقصي الحقائق هذه لن تدخر جهدا في التحقق من التقارير المتعددة عن الادعاءات؛ والظنون، والإشاعات المحيطة بهذه الأحداث، وتوضيحها. أما ما يدعى بحوادث انتهاك حقوق الإنسان فيجب فضلا عن ذلك أن ينظر إليه في ضوء الحقائق الدامغة. فادعاءات أعمال القتل الجماعي لم تدعم حتى بأدلة ضئيلة ذات مصداقية، كما ورد في تقارير وسائل الإعلام، والمسؤولين في الأمم المتحدة، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، والكنيسة، وغيرها من مصادر الإعلام. ولهذا، ينبغي لجميع الأطراف أن تتوقف عن التشهير بإندونيسيا إلى أن يجري التحقق من المعلومات وإعلان نتائج التحقيقات المحايدة. وبالمثل، يثبت، كما ثبت من قبل، أن التصرفات التي تدعي حسن النية لم تساعد على إصلاح الحالة، بل كان من شأنها التسبب في تفاقم المشكلة.

وردا على ما أشار إليه ممثل البرتغال فيما يتعلق بتقرير القوة الدولية، يرفض وفد بلادي الادعاء بأن القوات المسلحة الإندونيسية كانت وراء الأنشطة التي حدثت مؤخرا في تيمور الشرقية.

ومن خلال كل التحديات المذكورة آنفا، لم تتخل إندونيسيا أبدا عن التزامها حيال شعب تيمور الشرقية. وستواصل الالتزام بمسؤوليتها عن السهر على الاحترام الكامل لاختيار ذلك الشعب. وسنحترم نتائج الاستطلاع الشعبي، ونكفل إجراء الانفصال عن إندونيسيا بأسلوب منظم وبكرامة.

ووفقا لتأكيدات من إندونيسيا، عُرض قرار الاستطلاع الشعبي على المجلس الاستشاري الشعبي المنتخب حديثا. وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، ألغي رسميا مرسوم سنة ١٩٧٨ الذي أدمج تيمور الشرقية مع إندونيسيا، وهكذا طويت صفحة من التاريخ ظلت فيها تيمور الشرقية المحافظة السابعة والعشرين في إندونيسيا.

ومشروع القرار المعروض علينا يعد خطوة نحو بداية جديدة لشعب تيمور الشرقية. وسيكون تعزيز المصالحة الوطنية فيما بين شعب تيمور الشرقية من أكثر المهام أهمية لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية إذا أردنا لتيمور الشرقية أن تغدو أمة مستقلة وقادرة على البقاء. وبالنظر إلى وجود طائفتين، فمن الأساسي أن تكون الإدارة الانتقالية محايدة في تأدية واجباتها، وأن تكفل، على وجه الخصوص، أن يكون لجميع الأطراف، بغض

النظر عن انتماءاتها السياسية، مكان في مجتمع تيمور الشرقية. ويحدونا صادق الأمل في أن يتسنى للإدارة الانتقالية، بمجرد إنشائها، أن تتعلم وتستفيد من التجارب والمعرفة التي اكتسبتها القوة الدولية وبعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية.

وأخيرا، يـود الـوفد الإنـدونيسي أن يعرب عن تقديره الخالص وامتنانه العميق للأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، ولممثله الشخصي المعني بمسألة تيمور الشرقية، السفير جمشيد ماركر، ولمختلف الدول الأعضاء، على ما قدموه من مساعدات متعددة الأوجه لحسم هذه المسألة. لقد تيسرت مهمتنا كثيرا بفضل جهودهم المتفانية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل إندونيسيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلمة التالية المدرج اسمها في قائمتي ممثلة استراليا. أدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة ونسلي (استراليا) (تكلمت بالانكليزية): بمزيد من السرور، أخاطب مجلس الأمن بمناسبة اعتماد مشروع القرار الذي يأذن بإنشاء إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. فمشروع القرار هذا يعد خطوة حاسمة وتاريخية نحو تلبية رغبة شعب تيمور الشرقية في الاستقلال كما عبرت عنها نتيجة الاقتراع الذي نظمته الأمم المتحدة في ٣٠ آب/أغسطس.

وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، بصفتها السلطة الانتقالية لتيمور الشرقية، مكلفة بمسؤولية جسيمة ألا وهي الإشراف على عملية انتقال تيمور الشرقية إلى دولة مستقلة جديدة. وفي تنفيذ هذه الولاية، ستواجه الإدارة الانتقالية تحديات أقل ما توصف بأنها هائلة. فهي تتجاوز بكثير المهام المباشرة والحرجة المتمثلة في إعادة تعمير البنية الأساسية المادية في تيمور الشرقية، وتلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة لمئات الألـوف مـن المشردين في كل أنحاء تيمور الشرقية. فالإدارة الانتقالية عليها أيضا، وبالتشاور الوثيق مع شعب تيمور الشرقية أن تشيد الأسس لدولة ديمقراطية ومستقرة. وعليها أن تنشئ دستورا ونظاما قانونيا ونظاما قضائيا وقوة شرطة وخدمة مدنية.

والتقرير الشامل المقدم من الأمين العام يبين مدى جسامة هذه المهمة. ولا يساورنا أدنى شك في أن الأمم المتحدة، اعتمادا على خبرتها في بناء الأمم في أماكن أخرى من العالم، ستنجح في تحقيق هذه الأهداف، وفي إنشاء الركائز الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لدولة حسنة الإدارة ومستقرة وديمقراطية. واستراليا تلتزم التزاما تاما بتقديم المساعدة في هذه المهمة.

وستتوج ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بإجراء انتخابات ديمقراطية يختار فيها شعب تيمور الشرقية حكومته الأولى، ثم يحتل مكانه في مجتمع الأمم. واستراليا تتطلع إلى ذلك اليوم.

لقد شاطرت استراليا المجتمع الدولي أساه للعنف الذي شهدته تيمور الشرقية في أعقاب الاقتراع. وبناء على طلب الأمين العام، قبلت استراليا قيادة القوة المتعددة الجنسيات التي كلفت بإعادة السلم والأمن، وحماية ودعم بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية، وتسهيل العمل الحيوي الذي تقوم به الوكالات الإنسانية. ولقد انضمت حتى الآن خمسة عشر بلدا إلى استراليا في المساهمة بقوات في تيمور الشرقية. ونود أن نعترف مع الامتنان بالتعاون الذي حظيت به استراليا من بلدان المنطقة ومن سائر أعضاء المجتمع الدولي في تفعيل عملية القوة الدولية في تيمور الشرقية، والتمكين من إنجاحها المبكر. وكما يدرك المجلس من واقع التقارير الدورية التي يرفعها قائد القوة الدولية في تيمور الشرقية، تمت إعادة الأمن إلى معظم إقليم تيمور الشرقية، وأصبحت الوكالات الإنسانية الآن قادرة على أن تباشر عملها، وبدأ أهالي تيمور الشرقية بالعودة إلى ديارهم التي طردوا منها.

واتساقا مـع أحكام مشـروع قرار اليوم، تتطلع استراليا إلى اليوم الذي تسلم فيه القوة المتعددة الجنسيات في تيمور الشرقية واجباتها للعنصر العسكري للإدارة الانتقالية. واستراليا على التزام تام بمواصلة دورها النشط بعد تسليم المهام للقوة التابعة للإدارة الانتقالية. ولكننا أيضا ننظر إلى صون السلم والأمن في تيمور الشرقية باعتباره مسؤولية متواصلة تقع على عاتق المجتمع الدولي. واستراليا تحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أن تسارع باتخاذ قرارات للمساهمة في قوة حفظ السلام التابعة للإدارة الانتقالية، أو أن تقدم دعمها بأفضل الطرق التي تناسب ظروف كل دولة على حدة.

واستراليا تشيد بالمجلس الاستشاري الشعبي الإندونيسي الذي قرر بتوافق الآراء في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر على إلغاء قراره لعام ١٩٧٨ بإدماج تيمور الشعبية مع إندونيسيا. وذلك القرار يشهد على الروح الديمقراطية البارعة في إندونيسيا، والتي انعكست أيضا في الانتخابات العامة التي جرت في ٧ حزيران/ يونيه. إن استراليا تدرك أن ذلك القرار لم يكن سهلا، ولكن النتيجة التاريخية أكدت احترام إندونيسيا لمسؤوليتها بموجب اتفاق ٥ أيار/مايو الثلاثي. فالقرار، من ناحية، أذن بنهاية قضية وطنية ودولية مؤلمة؛ واستراليا تأمل مخلصة أن يأذن ببداية علاقات جديدة وإيجابية بين شعبي إندونيسيا وتيمور الشرقية، وببداية المصالحة أيضا فيما بين أبناء شعب تيمور الشرقية.

وسأكون مقصرا إن لم أذكر أن القرار المتعلق بتيمور الشرقية أعقبه مباشرة انتخاب عبد الرحمن وحيد رئيسا لجمهورية إندونيسيا، وميغاواتي سوكارنوبوتري نائبة للرئيس. ونحن نرحب بانتخابهما الذي يشكل جزءا من حركة الإصلاح السياسي المستمرة في إندونيسيا، وإسهاما هاما لا لبلدهما فحسب بل لاستقرار المنطقة أيضا.

إن استراليا، بوصفها جارا قريبا لتيمور الشرقية وعضوا مسؤولا في المنطقة وفي المجتمع الدولي الأوسع، ملتزمة بمساعدة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، وكذلك شعب تيمور الشرقية في الإعداد لاستقلال بلده وإعادة بنائه وتنميته. فنحن نرى أن هذه المساعدة مسؤولية إقليمية ودولية طويلة الأجل. ونحن نحث المجتمع الدولي على أن يقدم الدعم السخي المبكر للصندوق الاستئماني للإدارة الانتقالية. ونتعهد بتقديم تعاوننا لوكالات الأمم المتحدة المتخصصة، والمؤسسات المالية الدولية المانحة، والمانحين الثنائيين، ومجتمع المنظمات غير الحكومية، في الفترة السابقة لميلاد الدولة المستقلة، بل وفيما بعده أيضا.

ونحن نهنئ جميع المشاركين هنا اليوم على نهجهم التعاوني الذي ساد خلال وضع وإبرام مشروع القرار. كما نهنئ الأمين العام وممثله الشخصي، جمشيد ماركر، وكل من مثلوا الأمم المتحدة في الميدان في تيمور الشرقية بشجاعة وحماس وتفان أثناء هذه الفترة. ومشروع القرار هذا يسجل يوما تاريخيا لشعب تيمور الشرقية ولجهود الأمم المتحدة في سبيل بناء السلام والاستقرار الدوليين.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي ممثل نيوزيلندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد باولز (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): ترحب نيوزيلندا بمشروع القرار الذي سينشئ المجلس بموجبه إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. ويشهد هذا خطوة هامة إلى الأمام على طريق تيمور الشرقية نحو الاستقلال، وهو البديل الذي اختارته الغالبية الساحقة من ناخبي تيمور الشرقية في الاستطلاع الشعبي الذي أجرته الأمم المتحدة في ٣٠ آب/أغسطس.

وتلتزم نيوزيلندا بمساعدة الأمم المتحدة في هذا العمل الهام. ويتمثل جزء كبير من هذا الالتزام في مساهمة أفراد قوة الدفاع النيوزيلندية بقدر كبير في القوة المتعددة الجنسيات - القوة الدولية لتيمور الشرقية - التي أصدر مجلس الأمن ولايتها بموجب القرار ١٢٦٤ (١٩٩٩). وقد أبلغت نيوزيلندا الأمين العام بأن هذه المساهمة سوف تتاح للعنصر العسكري في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية التي سيؤذن بها اليوم. ومن رأي حكومة نيوزيلندا أن الاستعاضة عن القوة المتعددة الجنسيات بقوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة ضمن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية ينبغي أن تسير بدون تأخير بمجرد اعتماد مشروع القرار.

والأسباب الرمزية والعملية، للاستعاضة عن القوة المتعدد الجنسيات بقوة الأمم المتحدة في أقرب وقت ممكن على النحو المتوخى أصلا عند اعتماد القرار ١٢٦٤ (١٩٩٩)، والمنصوص عليه الآن بموجب مشروع القرار المنشئ للإدارة الانتقالية، أسباب ملزمة. وترى نيوزيلندا بصفة خاصة أن إنشاء قوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة سوف يزيد أمن العملية ويسمح بتقاسم الأعباء الذي يقع بحق في قلب تدابير الأمم المتحدة الأمنية الجماعية.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي ممثل اليابان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ساتو (اليابان) (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار المعروض على مجلس الأمن، والذي سينشئ إدارة أمم متحدة انتقالية في تيمور الشرقية، خطوة تاريخية نحو استقلال تيمور الشرقية. وأود أن أهنئ شعب تيمور

الشرقية على التقدم الذي أحرزه حتى الآن في بلوغ أهدافه، وأن أطمئنه إلى أن حكومة وشعب اليابان سوف يقدمان إليه أقصى دعمهما وتعاونهما وهو يعمل نحو الاستقلال وبناء الدولة.

وأود أيضا أن أناشد جميع من يعنيهم الأمر، لا سيما حكومتا إندونيسيا والبرتغال والأمين العام، على جهودهم لتحقيق هذا الإنجاز التاريخي. إن قرار الحكومة الإندونيسية بعقد الاستطلاع الشعبي في تيمور الشرقية، وقرار الجمعية الاستشارية للشعب الإندونيسي بإعلان بطلان مرسوم ١٩٧٨ الذي أدمج تيمور الشرقية بإندونيسيا، قراران هامان يستحقان ثناء عاليا بصفة خاصة. والاتمام الناجح للانتخابات الرئاسية الديمقراطية في إندونيسيا مشجع في هذا السياق أيضا: وهو شهادة باستمرار تقدم تطبيق الديمقراطية في إندونيسيا وهو، في حد ذاته، يشيع الاطمئنان في مستقبل تيمور الشرقية، التي تحتاج إلى تطوير علاقات ودية وتعاونية مع البلدان المجاورة، ومع إندونيسيا بصفة خاصة.

باعتماد مشروع القرار هذا، سوف تبدأ عملية بناء الدولة في تيمور الشرقية. وسوف تشمل العملية ملء فراغ الإدارة المدنية لتيمور الشرقية، وكذلك الهدف الأطول أجلا، المتعلق ببناء القدرات والتنمية. وهكذا فإن من الضروري أن يقدم العالم الخارجي أكبر قدر ممكن من الدعم والتعاون إلى الإدارة الانتقالية إلى شعب تيمور الشرقية وحكومته المقبلة. واليابان بدورها عازمة على بذل أقصى ما في وسعها لمساعدته في جهوده لبناء الدولة.

ومن الضروري لنجاح بناء الدولة أن يتغلب شعب تيمور الشرقية على خلافاته الحالية ويحقق المصالحة الوطنية بحيث يستطيع العمل سويا في اتحاد. كما نعتقد أن من الأهمية الحيوية قيام شعب تيمور الشرقية وحكومته المقبلة ببناء علاقات ودية وتعاونية مع جيرانه الآسيويين وفي جنوب المحيط الهادئ. وإنني لعلى ثقة بأن مثل هذه الجهود للمصالحة والتعاون، بين شعب تيمور الشرقية وفي علاقاته مع العالم الخارجي على السواء، هو ما ينوي قادة وشعب تيمور الشرقية القيام به بالفعل. وما يجب للعالم الخارجي أن يقوم به هو تشجيع مثل هذه الجهود من جانب التيموريين الشرقيين والاستجابة لجهودهم بصورة مثمرة.

وسوف تواجه الإدارة الانتقالية مهمة ثقيلة، ومن مسؤولية كل أعضاء الأمم المتحدة إنجاح هذه الإدارة. ويتعين علينا أولا إنجاح الإدارة في تأسيس الأمن والنظام في تيمور الشرقية. وتعد إزالة جوانب القلق إزاء سلامة الناس شرطا مسبقا لبناء الأمة. وفي هذا السياق نمتدح القوة المتعددة الجنسيات لجهودها الناجحة حتى الآن في استعادة وصيانة السلام في المنطقة؛ ونقدم التقدير للبلدان المساهمة بقوات في الفرقة.

لقد تعهدت اليابان بمساهمة قدرها ١٠٠ مليون دولار إلى الصندوق الاستئماني المطلوب في مشروع القرار بقصد تسهيل اشتراك البلدان الآسيوية والبلدان الأخرى في القوة. وكما نعلم جميعا، من المهم أن تكون للقوة شخصية متعددة الجنسيات، لا سيما بمشاركة البلدان الآسيوية، ضمانا لسلاسة تشغيلها، ونأمل بشدة الإبقاء على الشخصية المتعددة الجنسيات للقوة بانتقال المسؤوليات في نهاية المطاف من القوة المتعددة الجنسيات إلى القوة الدولية للإدارة الانتقالية.

وغني عن القول إن الحكومة الإندونيسية تقع على عاتقها مسؤولية وقف أية أنشطة تخريبية تشن من أراضيها. ونظرا لأنه لا يزال يتعين وقف أنشطة الميليشيات العادية للاستقلال في تيمور الشرقية، فهناك حاجة إلى بذل جهود أقوى من الحكومة الإندونيسية لمنع أي تدخل في شؤون تيمور الشرقية.

وفي المقام الثاني، يجب علينا إنجاح الإدارة الانتقالية في تحسين الظروف الإنسانية في تيمور الشرقية. ومن المهم بنفس القدر ضمان العودة المبكرة للتيموريين المشردين الذين يرغبون في العودة إلى تيمور الشرقية. ولا تتطلب هذه المهمة جهود الإدارة الانتقالية فقط وإنما أيضا جهود مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. والوكالات الإنسانية الأخرى وكذلك جهود المنظمات غير الحكومية. وهكذا فإن دور مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في تنسيق أنشطة مختلف الوكالات هام بصفة خاصة في هذا الميدان. وهنا، مرة أخرى، لا يمكن الاستغناء عن تعاون الحكومة الإندونيسية في تحسين الأحوال الإنسانية للتيموريين الشرقيين المشردين في تيمور الغربية وفي عودتهم المبكرة إلى تيمور الشرقية.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلمة التالية المدرج اسمها في قائمتي هي ممثلة فنلندا. أدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة راسي (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. إن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي وهي إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وليتوانيا وهنغاريا، والبلدين المنتسبين قبرص ومالطة، فضلا عن آيسلندا وليختنشتاين البلدين العضوين في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية تؤيد هذا البيان.

يرحب الاتحاد الأوروبي بالقرار الذي اتخذه المجلس الاستشاري للشعب الإندونيسي في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر والذي أعلن فيه إلغاء المرسوم الصادر في عام ١٩٧٨ بضم تيمور الشرقية إلى إندونيسيا. هذا القرار خطوة مهمة على طريق العملية التي تقوم بها الأمم المتحدة لوضع ترتيبات لنقل السلطة في تيمور الشرقية إلى الأمم المتحدة بشكل سلمي منظم.

ويتطلع الاتحاد الأوروبي، إلى جانب المجتمع الدولي، إلى الانتقال السلس السلمي لتيمور الشرقية نحو الاستقلال الكامل، ويثق في أن حكومة إندونيسيا ستتعاون تعاونا تاما في تحقيق هذا الهدف. وفي هذا الصدد يرحب الاتحاد الأوروبي بالقرار الذي اتخذه مجلس الأمن بإنشاء إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية.

ونود أيضا أن نشيد بالنشر الناجح للقوة الدولية في تيمور الشرقية. ونشيد أيضا بالدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي أسهمت بالقوات والدعم المادي للقوة الدولية. ولقد اتصفت المشاركة في هذه القوة الدولية وتصدرها من جانب دول إقليمية بأهمية خاصة. ويشيد الاتحاد الأوروبي ببلدان المنطقة التي أسهمت في إنشاء هذه العملية. وهذا يبين بجلاء اهتمامها بصون السلم والأمن في المنطقة. وفي هذا السياق نعترف بأهمية التعاون المستمر من الحكومة الإندونيسية مع القوة الدولية. وبالإضافة إلى ذلك نشدد على أهمية الإدارة الدقيقة لفترة الانتقال من القوة الدولية إلى قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم وذلك لضمان الاستمرارية خلال هذه الفترة.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي يشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية في تيمور الشرقية وتيمور الغربية ونطلب إلى إندونيسيا أن توقف كل دعم للميليشيات في تيمور الغربية، وأن تكبح أنشطتها وتسرحها وتضمن أمن الحدود على نحو فعال. علاوة على ذلك، يشدد الاتحاد الأوروبي على أهمية التعاون فيما بين السلطات الإندونيسية والوكالات الإنسانية الدولية وبصفة خاصة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وذلك لتلبية رغبات مواطني تيمور الشرقية الموجودين في تيمور الغربية وفي أماكن أخرى من إندونيسيا وتسهيل عودة الراغبين منهم في أسرع وقت ممكن.

ولقد رحب الاتحاد الأوروبي بالقرار الخاص بتيمور الشرقية الذي اتخذته لجنة حقوق الإنسان في دورتها الخاصة وبالقرار اللاحق للأمين العام للأمم المتحدة بأن يعهد إلى السيدة ماري روبنسون، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بإنشاء لجنة لتقصي الحقائق حيال انتهاكات القانون الإنساني الدولي المزعومة في تيمور الشرقية. ونأمل أن تتعاون إندونيسيا بالكامل مع لجنة تقصي الحقائق. وأخيرا نود أن نشيد بعمل الأمين العام في متابعة عملية التشاور لتحقيق الاستقلال في تيمور الشرقية. ونكرر تقديرنا العميق لبعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية لما أبدته من شجاعة وتصميم في تنفيذ ولايتها.

وسيواصل الاتحاد الأوروبي متابعة الحالة عن كثب ودعم عمل الأمم المتحدة والأمين العام. وسيقوم الاتحاد الأوروبي بدوره في مساعدة تيمور الشرقية على إنجاز عملية إنعاشها وتحقيقها الاستقلال.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي هو ممثل جمهورية كوريا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد لي سي - يونغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): قبل خمسة أشهر فقط، في أيار/مايو، بدأت الدراما التاريخية التي طال أمدها تتكشف في تيمور الشرقية عندما أمكن التوصل في نهاية المطاف إلى إجماع حاسم على توقيع اتفاق ٥ أيار/مايو واتخاذ مجلس الأمن القرار ١٢٣٦ (١٩٩٩). ومع ذلك، لم يكن أحد في ذلك الوقت متأكدا تماما من احتمال تنفيذ المراحل الثلاث

للعملية التي اتفق المجتمع الدولي والأطراف المعنية مباشرة على الشروع فيها معا.

واتخاذ مجلس الأمن قرار اليوم له أهمية قصوى إذ يبين أنه على الرغم من عدم اليقين الأولي والأشهر اللاحقة من الصعوبات التي لا توصف والمآسي والتضحيات التي لم يكن من الممكن التنبؤ بها، تمكننا من الانتهاء من المرحلتين الأولى والثانية في نصف عام. ونحن الآن على وشك البدء بالمرحلة الثالثة بدرجة من الثقة. وفي هذا المنعطف الهام يشيد وفدي بكل الذين سعوا دون كلل إلى تحقيق ذلك.

أولا وقبل كل شيء نشيد بشعب وحكومة إندونيسيا على القرار الشجاع والهام بالسماح لشعب تيمور الشرقية بإجراء استطلاع الرأي، واعتمادها مؤخرا لنتيجة هذا الاستطلاع لصالح استقلال تيمور الشرقية. وثانيا، نشيد بالأمين العام، السيد كوفي عنان، على مبادراته الشجاعة التي جاءت في الوقت المناسب وعلى دوره الحيوي. كما نشيد بممثله الشخصي السفير ماركر على جهوده التي لا تكل وإسهاماته القيّمة. وثالثا، نشيد بأفراد بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والعاملين الآخرين في المجال الإنساني على تفانيهم وشجاعتهم في أداء عملهم الشاق في ظل ظروف صعبة. وأخيرا نشيد بالقوة المتعددة الجنسيات التي تعمل الآن في تيمور الشرقية تحت قيادة أستراليا على الإنجازات الهامة التي اضطلعت بها حتى الآن لاستعادة القانون والنظام وبالتالي لوضع الأساس للمرحلة الثالثة.

إن التفويض الذي يمنحه مجلس الأمن اليوم بإنشاء إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية يعد في الواقع خطوة هائلة إلى الأمام يتخذها المجتمع الدولي للشروع في المهمة الصعبة المتمثلة في مساعدة شعب تيمور الشرقية على بناء أمة مستقلة من لا شيء: أي إقامة القانون والنظام، وتسهيل العودة الآمنة للاجئين والمشردين والإيصال الفعال للمساعدة الإنسانية وإعادة إنعاش الاقتصاد وبناء البنى الاجتماعية والنظم السياسية، وأخيرا تحقيق المصالحة فيما بين شعب تيمور الشرقية نفسه.

ويؤيد وفدي تمام التأييد مشروع القرار الذي سيعتمد صباح اليوم، ويود أن يؤكد مجددا على التزام جمهورية كوريا بالانضمام إلى جهود المجتمع الدولي لتنفيذ القرار في الأشهر المقبلة. وفي هذا الإطار تعهدت حكومة بلادي بأن يكون إسهامها بقوات متاحا بسهولة لعملية الأمم المتحدة لحفظ السلام بمجرد بدء العملية الانتقالية.

ونرى أيضا أن إحلال العنصر العسكري للإدارة الانتقالية للأمم المتحدة محل القوة المتعددة الجنسيات ينبغي أن يتم في أقرب وقت ممكن وفقا للفقرة ٩ من مشروع القرار. وعلاوة على ذلك، من الحتمي أن تبدأ الإدارة الانتقالية تلك عمليتها بالعنصر العسكري المتاح لها بشكل كامل، نظرا للأهمية القصوى لإقامة العدل والنظام في كل أراضي تيمور الشرقية. إن حكومة بلادي، بعد أن قدمت إسهاما متواضعا للصندوق الاستئماني لبعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية خلال المرحلتين الأولى والثانية، تعرب عن استعدادها لأن تنظر أيضا في تقديم مساهمات إضافية لعمليات الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في حدود قدراتها.

وإذ نتطلع إلى الأمام، يحدونا أمل وطيد في أن تكون الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة قادرة على الوفاء بالولاية المناطة بها في أقرب وقت ممكن، حتى قبل الإطار الزمني المتوخى في الفقرة ١٧ من مشروع القرار، وذلك بالتعاون الكامل مع إندونيسيا والبرتغال والدول الأخرى المساهمة بقوات، والأهم من ذلك كله بالدعم والمشاركة الكاملين من شعب تيمور الشرقية وقيادته. ونعتقد أن الانتقال المبكر إلى الاستقلال الكامل سيكون مستصوبا ليس فقط لشعب تيمور الشرقية نفسه، بل أيضا من منظور أعم لضمان السلم والاستقرار في المنطقة بأسرها ولمساعدة الإندونيسيين على السير قدما، خصوصا صوب إقامة دولة قوية وديمقراطية ومزدهرة.

قبل أن أختتم كلمتي أود أن أعرب عن تقديري لكم، سيدي الرئيس، لإتاحتكم الفرصة للدول من غير أعضاء مجلس الأمن للمشاركة في مداولات المجلس. إن المجلس على وشك أن يتخذ قرارات هامة جدا لمستقبل تيمور الشرقية، وهي قرارات لها آثار كبيرة - قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، ذات طبيعة مالية وغير مالية ليس فقط بالنسبة للدول الأعضاء في المجلس، بل أيضا للدول غير الأعضاء في المجلس، التي تشارك بالفعل على نحو كبير في أنشطة الأمم المتحدة ذات الصلة، وكذلك للدول التي يحتمل أن تشارك بقوات. ومن ثم، نرى أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يقوم لدى اتخاذه قرارات هامة - كمسألة مبدأ ووفقا لروح ونص الميثاق - بتشجيع المشاركة الأوسع

نطاقا للدول الأعضاء المعنيين في المناقشة، وفي عملية اتخاذ القرارات، بغية الحصول على قدر أكبر من التأييد والتعاون من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشكل عام، وهو أمر لا غنى عنه لنجاح أي عملية تتوخاها تلك القرارات.

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أؤكد لممثل جمهورية كوريا أن أعضاء مجلس الأمن سيحاولون بكل الوسائل الممكنة أخذ آراء جميع الدول الأعضاء في هذه القضية في الحسبان. ولهذا السبب بالذات عقدنا هذا الاجتماع اليوم بدلا من يوم الجمعة الماضي - لإتاحة الفرصة لجميع الدول غير الأعضاء في المجلس للتعرف على مشروع القرار هذا.

المتكلم التالي ممثل النرويج، أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد هوننغستاد (النرويج) (تكلم بالانكليزية): تود النرويج أن تثني على الجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام لإيجاد حل شامل ومقبول دوليا لقضية تيمور الشرقية ولمتابعة عملية التشاور التي تستهدف تحقيق استقلال تيمور الشرقية. ونود أيضا أن نكرر تقديرنا البالغ لما تبديه بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية من تفان وما تتحلى به من شجاعة في تنفيذ ولايتها.

ونرحب بالقرار الذي اتخذه المجلس الاستشاري الشعبي لإندونيسيا يوم ١٩ تشرين الأول/أكتوبر وأعلن فيه بطلان المراسيم السابقة التي أدمجت تيمور الشرقية في إندونيسيا. ويعتبر ذلك القرار خطوة هامة في عملية الانتقال المنتظم للسلطة في تيمور الشرقية إلى الأمم المتحدة، وهي خطوة انتقالية على الطريق المؤدي إلى الاستقلال الكامل لتيمور الشرقية.

نحن ما زلنا نشعر بقلق إزاء الحالة الإنسانية الخطيرة السائدة في تيمور الشرقية والغربية على حد سواء. وتدعو النرويج السلطات الإندونيسية لأن تتعاون تعاونا كاملا مع الوكالات الإنسانية الدولية في تقديم الدعم للاجئين من تيمور الشرقية الموجودين في تيمور الغربية وفي تسهيل عودة اللاجئين الموجودين في تيمور الغربية وفي أي مكان آخر من إندونيسيا الذين يرغبون في العودة إلى تيمور الشرقية.

وترحب النرويج بالقرار الذي سيتخذه مجلس الأمن اليوم بإنشاء الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية. ونحن ملتزمون بالمشاركة في تمويل هذه الإدارة. وسيستمر التزام النرويج بدعم شعب تيمور الشرقية فيما يتجاوز الاحتياجات الإنسانية المباشرة؛ وسنخصص الصناديق اللازمة للمساعدة الإنمائية لإعادة البناء وتلبية احتياجات التنمية الأطول أجلا.

لقد اتخذ شعب تيمور الخطوات الأولى نحو الاستقلال الكامل. وهو يستحق الدعم الكامل من المجتمع الدولي في هذا المسعى.

الرئيس (تكلم بالروسية): أفهم أن مجلس الأمن مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1999/1083. وإذا لم أسمع اعتراضا، فسأطرح مشروع القرار هذا للتصويت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

سأعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد إلدون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أعلن مشاركتي في تأييد البيان الذي أدلى به في وقت مبكر من هذه المناقشة الممثل الدائم لفنلندا باسم الاتحاد الأوروبي. وتبعا لذلك سيكون باستطاعتي توخي الإيجاز الشديد.

إن مشروع القرار الذي نحن على وشك التصويت عليه اليوم والذي كان للمملكة المتحدة الشرف في أخذ زمام المبادرة في طرحه خلال المفاوضات التي جرت في المجلس، يمثل بزوغ فجر حقبة جديدة للأمم المتحدة ولتيمور الشرقية على حد سواء.

وهناك حاجة ملحة ليس فقط إلى إعادة بناء تيمور الشرقية بعد الدمار الذي عانته، بل أيضا إلى وضع وتعزيز إطار إداري للانتقال نحو الاستقلال. وبإنشاء إدارة انتقالية وجهاز قضائي، سيكون بوسع الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية أن تضع الأساس اللازم لقيام تيمور الشرقية المستقلة، التي صوت لصالحها شعبها بأغلبية ساحقة.

وسيمثل تحقيق هذا الهدف العويص تحديا رئيسيا واختبارا عسيرا للأمم المتحدة. ومن المهم أولا وقبل كل شيء أن تبدأ الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في نشر نشاطها بأسرع ما يمكن. إلا أن هذه المهمة ينبغي أن تنجز بشكل سليم. وهذا يعني أنه يتعين تعبئة كل موارد منظومة الأمم المتحدة بأكملها - بما في ذلك الصناديق المالية والبرامج، والمؤسسات المالية الدولية - وأن تتم المشاركة الكاملة لشعب تيمور الشرقية في كل خطوة من خطوات هذه العملية.

أخيرا، ينبغي ألا أفوت هذه الفرصة دون أن أهنئ بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية والقوة الدولية العاملة فيها على نجاحهما الممتاز في إنجاز المهام العويصة التي اضطلعتا بها في ظل ظروف بالغة الصعوبة. إن أداءهما هو الذي مهد السبيل لعملية الانتقال السلس إلى مرحلة الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة، التي ينبغي أن تبدأ عملها في أقرب وقت ممكن.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على إيجازه. وأملي أن يحذو حذوه جميع المشتركين في تقديم مشروع القرار الذين يرغبون في الإدلاء بكلمات.

السيد تورك (سلوفينيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، بأنني سأدلي أيضا ببيان موجز نسبيا.

ليس هناك من بين المراقبين العديدين لدى مجلس الأمن أحد ستفوته ملاحظة الطابع التاريخي للإجراء الذي يوشك مجلس الأمن على اتخاذه اليوم. فباعتماد مشروع القرار المطروح، ستتولى الأمم المتحدة مسؤولياتها عن إحلال الأمن وإدارة تيمور الشرقية وغير ذلك من الأمور المتصلة بالعملية الانتقالية نحو الحكم الذاتي والاستقلال لتيمور الشرقية. وهذا حدث هام لشعب تيمور الشرقية وللأمم المتحدة أيضا.

وعلينا أن نذكر اليوم بأن مجلس الأمن والجمعية العامة قاما في وقت سابق يعود إلى عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦، أي قبل ربع قرن من الزمن، بوضع الإطار السياسي والقانوني، الذي أدى في نهاية المطاف إلى تمكين شعب تيمور الشرقية من إعمال حقه في تقرير المصير بطريقة حقيقية وأمينة. وقد كان الطريق منذ صدور قراري مجلس الأمن ٣٨٤ (١٩٧٥) و ٣٨٩ (١٩٧٦) حتى يومنا هذا طويلا ومضنيا. وكانت الاعتبارات قصيرة الأجل للسياسة الواقعية تبدو في بعض الأحيان وكأنها قد سادت. ولكن الدرس الذي تعلمناه في حالة تيمور الشرقية هو نقيض ذلك تماما، وهو واضح لنا جميعا. فأي شعب يلتزم بقضية حقه المشروع في تقرير المصير يمكن أن يحقق النجاح.

وستتولى الأمم المتحدة الآن مسؤولية ضخمة. فنادرا ما كان على الأمم المتحدة أن تضطلع بهذا القدر الكبير من المهام بشكل مباشر. ومما هو أساسي، أن تفهم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن لمساهماتها المنفردة والجماعية في هذا الجهد أهمية حاسمة بالنسبة إلى نجاح إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، وفي الواقع بالنسبة إلى مصداقية المنظمة في مجملها. ومثلما حدث في مرات عديدة في الماضي، سيعتمد النجاح إلى حد بعيد على الموارد المخصصة لهذه المهمة.

وستتطلب بعض الأولويات القيام بعمل فوري. فما زالت الحالة الإنسانية بالغة الخطورة، كما ينبغي التعجيل بعودة اللاجئين. وعلينا أن نكفل سلامة وكرامة اللاجئين العائدين. وتقع على حكومة إندونيسيا مسؤولية أساسية عن الظروف التي ستحيط بعودة اللاجئين الذين ما زالوا في أراضيها. وبعد ذلك سيكون من الأهمية البالغة أن تراعي الإدارة التابعة للأمم المتحدة بشكل كاف، احتياجات شعب تيمور الشرقية. ويسعدنا أن مشروع القرار المتوقع اعتماده اليوم يؤكد على أهمية أن يكون من بين الموظفين التابعين لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، موظفون مدربون بالشكل اللازم في مجال القانون الدولي المتصل بالشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان واللاجئين، بما في ذلك الأحكام ذات الصلة بالأطفال ونوع الجنس، وفي مجال المهارات المتصلة بالتفاوض والاتصالات والوعي بالأمور الثقافية والتنسيق بين الجهود المدنية والعسكرية.

وأخيرا وليس آخرا، ينبغي التحقيق بشكل كامل في الفظائع التي ارتكبت ضد السكان المدنيين. وينبغي أن يبلغ مجلس الأمن في الوقت اللازم بالتقدم المحرز في التحقيق. والحقيقة تشكل دائما الطريق إلى المصالحة كما أن العدالة هي ضمانها. ونأمل أن تمكّن الأنشطة، التي سيُضطلع بها في الشهور القادمة، الأمم المتحدة من أن تطوي بكرامة فصلا من فصول تاريخ تيمور الشرقية، وأن تفتح فصلا جديدا تسوده روح الثقة والائتمان وأمل واقعي في مستقبل كريم.

السيد شن غوفانغ (الصين) (تكلم بالصينية): نحن اليوم في مفترق طرق تاريخي وهام. فإن مجلس الأمن على وشك أن يمنح تفويضا بإنشاء إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، وهو ما سيدلل بشكل تام على التزام الأمم المتحدة لشعب تيمور الشرقية.

إن الصين وإندونيسيا وتيمور الشرقية تقع كلها في المنطقة ذاتها. ومما نأمل فيه بصدق، أن يتمكن شعب تيمور الشرقية، بمساعدة الأمم المتحدة، من أن يستعيد الاستقرار في بلاده في أقرب وقت ممكن وأن يحقق تنمية اقتصاده وينشئ علاقات ودية وعلاقات حسن جوار مع جيرانه.

والصين تؤيد تمام التأييد عمل إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية كما أنها ستقوم بإيفاد موظفين للمشاركة فيها. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر ممثل الأمين العام الشخصي، السيد ماركر، وممثل الأمين العام الخاص، السيد مارتن، وبعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية لإنجازهم هذا القدر الهائل من الأعمال في ظل ظروف بالغة الصعوبة. وإننا لندعم أيضا وبشكل كامل عمل الممثل الخاص الجديد للأمين العام، السيد فييرا دي مللو، ونأمل في أن يثبت أنه جدير بكل الآمال التي نعلقها عليه.

وأود أن ألاحظ أيضا أنه سيتعين على أفراد شعب تيمور الشرقية أنفسهم أن يحكموا تيمور الشرقية في نهاية الأمر. والهدف من وراء وجود الأمم المتحدة في تيمور الشرقية هو مساعدة شعبها على تحقيق الاستقلال والاعتماد على النفس. ولذا، ينبغي تأييد مبدأ مشاركة شعب تيمور الشرقية بوصفه الجهة الفاعلة الأولى واحترام رغباته وخياراته. وينبغي مشاركة السكان المحليين إلى أكبر مدى ممكن واضطلاعهم بدورهم اللازم.

لقد شارك الوفد الصيني بروح بنّاءة في المشاورات المتصلة بمشروع القرار. ونود أن نشكر مقدمي المشروع على موافقتهم على التعديلات التي أدخلناها عليه. وسنصوت لصالح مشروع القرار المعروض علينا.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يرى وفدي أن الوقت مناسب الآن لكي يعتمد المجلس مشروع القرار المعروض عليه. إن شعب تيمور الشرقية قد أعرب بوضوح عن رغبته في بدء فصل جديد في تاريخه وقد قبلت ذلك إندونيسيا بنية حسنة، تجلت في القرار الذي اتخذه مجلس الشعب الاستشاري في ذلك البلد، وهو ما رحب به المجتمع الدولي، وباتخاذ هذا القرار اليوم، ستبدأ الأمم المتحدة عملية مسؤوليتها عن الإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية التي ستعد الشعب هناك لنيل الاستقلال خلال سنوات قليلة.

ونحن نعتقد أن النجاح في تنفيذ مشروع القرار هذا يتطلب أن تقدم الدول الأعضاء المساعدة إلى المنظمة، وأن تتعاون كل الأطراف المعنية معها بالكامل، بما فيها إندونيسيا، التي ينبغي أن نعترف على النحو اللازم بتعاونها حتى الآن وأن نعرب عن تقديرنا لها. إن استكمال هذه التجربة بأكملها في هذا الوقت القصير نسبيا بدءا بالتوقيع على اتفاق ٥ أيار/مايو، رغم المعوقات الداخلية الكثيرة التي واجهتها إندونيسيا، إنما يشهد على التزام القيادة الإندونيسية في ظل رئاسة الرئيس السابق حبيبي، الذي يستحق أن نشيد به إشادة خاصة، وكذلك الحكومة الحالية التي يترأسها الرئيس عبد الرحمن وحيد والبرلمان الإندونيسي.

وفي مشروع القرار، يسلم على النحو اللازم بالدور الذي تضطلع به إندونيسيا، وكذلك البرتغال، بوصفه عنصرا هاما في مجال تنفيذ القرار وسلاسة عمل الإدارة الانتقالية. وبإعادة رسم مستقبل تيمور الشرقية، ينبغي التسليم بالدورين الفريدين اللذين يضطلع بهما هذان البلدان في سياق التاريخ وفي الإطار السياسي الجغرافي أيضا فيما يتعلق بإندونيسيا. وحيث أنه لا يمكننا أن ننكر الاعتبارات التاريخية أو الجغرافية، فمن المهم أن تقبل حكومة تيمور الشرقية في المستقبل بهذه الحقائق وأن تبدأ عملية إقامة علاقات بنّاءة ومتبادلة المنافع معهما وبخاصة مع جارها المهم. ونحن نعتقد أن كلا البلدين، وبخاصة إندونيسيا التي لا يمكن الفصل ماديا بينها وبين تيمور الشرقية ولها معها حدود مشتركة برية وبحرية على حد سواء، يرغبان في ذلك. ويمكن للإدارة الانتقالية أن ترسي الأسس اللازمة لقيام هذا التعاون.

وماليزيا، بوصفها جارا إقليميا، تتطلع إلى تيمور شرقية مستقلة في المستقبل، تضطلع بدور كامل وبنّاء في الشؤون الإقليمية وتتكامل مع المنطقة. ووفقا للاعتبارات الجغرافية، تعتبر تيمور الشرقية جزءا من منطقة جنوب شرق آسيا و/أو منطقة جنوب المحيط الهادئ أو جزءا من كلتيهما. وبالطبع، فإن على حكومة تيمور الشرقية وحدها أن تقرر سياساتها الخارجية

بالاستناد إلى ما يحقق مصالحها. وحيث أن تيمور الشرقية في موضع قريب من المنطقتين دون الإقليميتين كلتيهما، قد يستحيل عليها أن تعزل نفسها من أي منهما بل قد يتعين عليها أن تقيم علاقات وثيقة مع كلتيهما.

إن إعادة بناء وتعمير تيمور الشرقية سيتطلبان استيفاء شرطين ضروريين هما إحلال السلام واستتباب الاستقرار. وتحقيقا لهذا الهدف، أكد وفدي على أهمية المصالحة فيما بين أفراد شعب تيمور الشرقية بوصفه شرطا ضروريا، ومن ثم، فإنه يرحب بإدراج هذا العنصر الأساسي في مشروع القرار. ونحن نعتقد أن لكل التيموريين الشرقيين، بصرف النظر عن خلفيتهم أو عقائدهم السياسية، مكانا في تيمور شرقية مستقلة مستقبلا. ومن ثم، فإننا نحث الإدارة الانتقالية على أن تقوم، بالتشاور الوثيق مع قيادة تيمور الشرقية، بتمهيد الطريق أمام قيام عملية للمصالحة فيما بينهم في وقت مبكر. ومما يشجعنا، الملاحظات التصالحية الأولية التي أدلى بها السيد زانانا غوسماو في هذا الصدد، والتي يتجلى فيها استعداده كرجل دولة حيال هذا الأمر، وهو ما إذا تمت متابعته باعتبار أنه يشكل سياسة للقيادة في تيمور الشرقية، سيشكل بادرة خير فيما يتعلق بتيمور الشرقية. وسيفعل قادة تيمور الشرقية خيرا إذا ما تعلموا من دروس غيرهم من القادة الذين عانوا من التمزق الناجم عن الصراعات الداخلية ولكنهم أعادوا بناء بلدانهم على أسس من المصالحة الوطنية.

إن وفدي يؤيد تنفيذ الشق العسكري من إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بعد استحداث قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام السليمة التشكيل في وقت مبكر وبشكل تدريجي، وتنفيذ انسحاب القوات الدولية الموجودة في تيمور الشرقية مثلما ينص عليه اتفاق ٥ أيار/مايو. وماليزيا تؤيد اقتراح الأمين العام بشأن نشر قوات حفظ سلام للأمم المتحدة قوامها ٨٩٠٠ فرد و ٢٠٠ مراقب عسكري وفقا لما تقتضيه الضرورة وبالأعداد الكافية اللازمة. وكانت ماليزيا قد أعربت عن رغبتها القوية في الإسهام بشكل كبير في هذه القوة باعتبار أن ذلك يدلل على دعمها المستمر لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام التي شاركت فيها بفعالية على مر السنين، وحظيت مشاركتها فيها بإشادة الأمم المتحدة لما أظهره أفراد جيشها وشرطتها من أداء مهني رفيع المستوى. وهو يشكل أيضا تعبيرا عن رغبة ماليزيا القوية في تقديم المساعدة إلى تيمور الشرقية وهي أحد جيرانها الإقليميين، فيما تتمكن من أن تقف على قدميها بوصفها إحدى الجهات الفاعلة في مجتمع الأمم، وهي عملية تحرص ماليزيا وغيرها من الدول المجاورة الإقليمية على الإسهام في إتمامها. ومن ثم، فمما يثير أسفنا البالغ، الشكوك التي أثارتها بعض الجهات فيما يتعلق بما إذا كان من اللائق أو الموثوقية أن تؤدي قوات ماليزية دورا رئيسيا في تيمور الشرقية. فإن سجلنا لدليل ساطع على أدائنا.

ورغم بعض التحفظات القليلة المتبقية لوفدنا عن مشروع القرار، فإنه سيصوت لصالحه.

السيد بوعلاي (البحرين) (تكلم بالعربية): يتسم القرار المطروح على التصويت اليوم بأهمية خاصة نظرا لكونه يتعلق بإنشاء الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية، التي ستتولى، في جملة أمور، المسؤولية العامة عن إدارة تيمور الشرقية، ومنحها سلطة ممارسة جميع السلطات التشريعية والتنفيذية، بهدف تهيئة تيمور الشرقية للانتقال إلى مرحلة الاستقلال. وبهذه المناسبة نود ان نعبر عن تقديرنا لمجهودات الأمين العام ومعاونيه في هذا الصدد.

نحن نرى أن من أهم المهام الملقاة على عاتق الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة تحقيق المصالحة بين فئات شعب تيمور الشرقية، وتهيئة تيمور الشرقية لكي تساهم بشكل فعال في المجتمع الدولي، وهذا الهدف لن يتم التوصل إليه إلا بتجاوز أحداث الماضي والتطلع إلى المستقبل. وهذا ما دعانا إلى أن نعمل، خلال صياغة مشروع القرار، على الابتعاد عن كل ما من شأنه أن يؤدي إلى إثارة أي نوع من الحساسيات وأن نتخذ منهجا آخر مبنيا على النظرة الإيجابية، والإشادة بالتعاون الذي تبديه الأطراف وخصوصا الحكومة الإندونيسية، التي لولا تعاونها لما تمت العملية برمتها في تيمور الشرقية، بدءا بالاستطلاع الشعبي وانتهاء بإقرار البرلمان الإندونيسي لنتائجه، مع ما صاحب ذلك من خطوات أثبتت خلالها الحكومة الإندونيسية أنها في المستوى الكامل لتحمل المسؤولية، بحيث أصبحت في غنى عن الحاجة لتذكيرها بهذه المسؤولية.

فيما يتعلق بالفقرة ١٢ من منطوق مشروع القرار، نود أن نوضح مفهومنا لهذه الفقرة، وهو أننا نتفق مع ما ورد فيها من أن السلطات الإندونيسية مسؤولة عن اتخاذ تدابير لضمان عودة اللاجئين الموجودين في تيمور الغربية وفي أماكن أخرى من إندونيسيا إلى تيمور

الشرقية. إلا أننا نرى أن تترك مسألة تحديد الإجراءات التي يجب اتخاذها للسلطات الإندونيسية، لا لأن المناطق المذكورة تقع تحت السيطرة والسيادة الإندونيسية المطلقة، ولكن لأن الحكومة الإندونيسية أثبتت في عدة مناسبات احترامها لتعهداتها. لذا، فنحن نعتقد أنه ليس هناك حاجة للنصف الثاني من الفقرة ١٢ من المنطوق.

على الرغم من ذلك، ولكي نثبت تعاوننا مع المجلس، فإننا سنصوت لصالح مشروع القرار المعروض علينا اليوم، والذي قبلت به إندونيسيا، كما ورد على لسان ممثلها منذ قليل.

السيد فان والسُوم (هولندا) (تكلم بالانكليزية): هولندا ترحب بقرار المجلس الاستشاري للشعب الإندونيسي بإلغاء مرسومه السابق بإدماج تيمور الشرقية في إندونيسيا. ونحن نشاطر الوفود الأخرى الإعراب عن تقديرنا للشعور بالمسؤولية والواقعية الذي أبداه المجلس الاستشاري للشعب الإندونيسي في هذا الأمر. إلا أننا لا يمكننا أن نثني على إندونيسيا دون أن نذكّرها، في الوقت نفسه، بمسؤوليتها المستمرة عن مصير لاجئي تيمور الشرقية في تيمور الغربية وفي أماكن أخرى من إندونيسيا. وكما يذكر مشروع القرار، إننا نرحب بتعهد الحكومة الإندونيسية بالسماح للاجئين والمشردين في تيمور الغربية وفي أماكن أخرى من إندونيسيا، الذين يرغبون في العودة إلى تيمور الشرقية، بأن يفعلوا ذلك، ولكننا نعلق أيضا أقصى الأهمية على الفقرة التالية التي ذكرها المتكلم السابق، ونود أن نؤكد أهمية تلك الفقرة في مجموعها. إن السلطات الإندونيسية مسؤولة عن ضمان سلام وأمن اللاجئين، وكذلك ضمان الطبيعة المدنية والإنسانية لمخيمات اللاجئين ومستوطناتهم، وخاصة بمنع العنف وأنشطة التخويف من جانب الميليشيات في تلك المخيمات والمستوطنات.

عندما نتكلم عن مسؤولية ومهام الأمم المتحدة في تيمور الشرقية التي من المقرر ممارستها عن طريق الإدارة الانتقالية، ينبغي ألا ننسى أن من المهم بشكل حيوي إشراك أبناء تيمور الشرقية أنفسهم. وهولندا يسرها أن تلاحظ أن مشروع القرار يركز على ضرورة توفر التشاور والتعاون الوثيقين مع شعب تيمور الشرقية. ومن المهم والمنطقي أيضا أن تركز إدارة الأمم المتحدة المدنية في تيمور الشرقية على بناء القدرة المحلية للتيموريين الشرقيين على تحمل المسؤولية عن حكمهم الذاتي الديمقراطي.

والأمم المتحدة، وهي المنظمة التي لا غنى عنها في المرحلة الراهنة، ينبغي أن تسعى، بطبيعة الحال، إلى تيسير الاستغناء عن دورها. لكن الأمم المتحدة ينبغي أن تتأكد من تهيئة عملية تسليم المسؤوليات إلى أبناء تيمور الشرقية تهيئة دقيقة حتى تقترن بالظهور الحقيقي للسلطة المحلية والتخلي عن المسؤوليات قبل أوانه لشعب تيمور الشرقية سيرقى إلى مستوى التخلي عنه.

في الوقت نفسه، يجب أن نضمن أن تكون الموارد العسكرية في الميدان متناسبة مع التحديات الأمنية الظاهرة في تيمور الشرقية. والتخفيض المتوقع في حجم القوة العسكرية في تيمور الشرقية، المنصوص عليه في مشروع القرار الحالي، ينبغي ألا يتم إلا بعدما تسمح الظروف الأمنية بـه.

إننا أسوة بالمملكة المتحدة، نؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلت به ممثلة فنلندا باسم الاتحاد الأوروبي.

السيد فونسيكا (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): اليوم، يتخذ مجلس الأمن خطوة حاسمة أخرى في العملية الطويلة المؤلمة المؤدية إلى تقرير مصير تيمور الشرقية. والشعب البرازيلي ظل يؤيد تأييدا تاما دائما هدف تيمور شرقية مستقلة، ولهذا، فإن اليوم بالنسبة لنا يوم فرح وأمل.

البرازيل من بين مقدمي مشروع القرار الذي نحن بصدد التصويت عليه. ونحن نعتقد أنه يُبرز على نحو كاف التوصيات التي تقدم بها الأمين العام فيما يتعلق بالإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية.

ونود أن نسلط الأضواء على الفقرة ٨ من منطوق مشروع القرار التي تؤكد الحاجة إلى أن تجري الإدارة الانتقالية مشاورات، وتقيم تعاونا وثيقا مع شعب تيمور الشرقية. إن بناء دولة جديدة هو بالضرورة جهد يشترك فيه كل الشعب. وفي حالة تيمور الشرقية تمثل عملية التئام الشمل والمصالحة الوطنية شرطا ضروريا للانتقال السلس إلى الاستقلال. وفي هذا الشأن، تعتقد البرازيل أن دور المجلس الوطني للمقاومة التيمورية بالغ الأهمية.

هذه هي الخطوة الرسمية الأخيرة قبل أن تتحمل الأمم المتحدة تحملا تاما مسؤولياتها فيما يتعلق بتيمور الشرقية. ومنذ أقل من أسبوع، صوت المجلس الاستشاري للشعب الإندونيسي بالإجماع تأييدا لإلغاء التدبير الذي

ضم به إقليم تيمور الشرقية. ونحن نهنئ الحكومة الإندونيسية على ذلك القرار الذي صدر في أنسب وقت.

ليس من الضروري أن ننوه بشكل منفرد بكل الذين أسهموا في هدف تقرير المصير لتيمور الشرقية. لكن وفدي يود أن يحيي أبناء تيمور الشرقية على شجاعتهم في صون هذا المبدأ السامي خلال المصاعب التي بدت أحيانا وكأنها لا تقهر.

الآن جاء دور المجتمع الدولي بأن يضمن، عن طريق الأمم المتحدة، بناء دولة تيمور الشرقية في المستقبل على أساس ديمقراطي دائم. والبرازيل مستعدة للإسهام في هذا الجهد.

السيد ديجاميه (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): إن مشروع القرار الذي نحن بصدد اعتماده ينص على إنشاء إدارة انتقالية من الأمم المتحدة في تيمور الشرقية. وهذه خطوة أساسية. وينبغي أن توجه التهنئة إلى من اتخذوها. وينبغي أن نوجه التهنئة أيضا لحكومات البرتغال وإندونيسيا وبلدان المنطقة، وكل موظفي الأمانة العامة الذين ساعدوا جميعا في التوصل إلى خاتمة سلمية وفي تحقيق مبدأ تقرير المصير.

بعد الاستطلاع الشعبي في ٣٠ آب/أغسطس وافقت إندونيسيا والبرتغال على تسليم السلطة على تيمور الشرقية في القالب الواجب والسليم إلى الأمم المتحدة؛ وبالتالي قررت الجمعية الاستشارية الشعبية إلغاء المرسوم المتعلق بضم تيمور الشرقية إلى إندونيسيا في عام ١٩٧٨. وفرنسا شأنها شأن المتكلمين السابقين تحيي هذه الخطوة الجريئة والإيجابية التي اتخذتها إندونيسيا. فقد أصبحت علامة بارزة في تقدم تيمور الشرقية نحو الاستقلال؛ وهذه عملية ينبغي أن تدعمها الأمم المتحدة. وذلك هو دور إدارة الأمم المتحدة الانتقالية التي ينبغي ألا تقتصر مسؤوليتها على حفظ السلام بناء على أنشطة القوة الدولية في تيمور الشرقية بل أن تشمل أيضا تعمير تيمور الشرقية.

ونحن نرحب بمشروع القرار هذا، لأنه دليل على إصرار مجلس الأمن على الاضطلاع الكامل بمسؤولياته تجاه صنع القرار وحفظ السلام في مناطق الأزمات أيا كان موقعها في العالم. كما أن هذه المهمة مَثل يحتذى لاتباع نهج عالمي إزاء حفظ السلام الذي تراعى فيه ضرورة إعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي في الإقليم، فلولاها لتعرض استقرار تيمور على الأمد البعيد للخطر.

ولنجاح هذه الإدارة الانتقالية يجب أن توزع وتبدأ تنفيذ ولايتها في أقرب وقت ممكن. وينبغي بوجه خاص وزع عنصرها العسكري في أقرب وقت ممكن كما هو متوخى.

ولن يتوقف الاستقرار الطويل الأمد في تيمور على الإدارة الانتقالية فحسب بل وعلى حسن النوايا من جميع الأطراف المعنية، وأولا وأخيرا، على شعب تيمور الشرقية نفسه. ولذا فنحن، مع البلدان الأخرى، نحث أهل تيمور الشرقية على الشروع في عملية مصالحة وطنية لكفالة السلام والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في تيمور الشرقية.

السيد بتريا (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): أود باختصار أن أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين قبلي في التوصية بالتأييد الإجماعي لمشروع القرار الذي نحن بصدد التصويت عليه، ويشرف وفدي أنه كان من المشاركين في تقديمه. ونعرب عن امتناننا للأمين العام لتقريره عن الحالة في تيمور الشرقية، الوارد في الوثيقة S/1999/1024 الذي يقترح إنشاء الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية، على النحو المقرر في الفقرة ١ من منطوق مشروع القرار.

ونؤيد الولاية المنصوص عليها في الفقرة ٢ من المنطوق وكذلك ما أوصى به الأمين العام من أهداف وهيكل. ونتمنى للممثل الخاص المقبل كل نجاح، فسوف يكون مسؤولا عن جميع جوانب عمل الأمم المتحدة في تيمور الشرقية.

ويبدو لي أن الأوان قد آن للنظر إلى المستقبل. فنجاح هذه الإدارة الانتقالية تحد غير مسبوق للأمم المتحدة.

أخيرا، نعرب عن الشكر لموظفي بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية الذين أثبت ولاؤهم وشجاعتهم قيمة موظفي الأمم المتحدة والتضحيات التي هم على استعداد لبذلها. ونعرب عن التقدير الخاص للسفير ماركر الذي أثبتت مهارته وخبراته قيمتها الحيوية في أشد مراحل الأزمة حدة. ونعرب عن تأييد وثقة جمهورية الأرجنتين في شعب وقادة تيمور الشرقية.

السيد دوفال (كندا) (تكلم بالفرنسية): يسر كندا أن تشترك في تقديم مشروع القرار الذي ستنشأ بموجبه الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية. وللإعداد للانتقال إلى الاستقلال - الطريق الذي اختير في الاستفتاء الشعبي في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٩ - يحتاج شعب تيمور الشرقية الذي مر بمحنة مريرة، إلى حضور قوي للأمم المتحدة يمكن كفالته باعتماد مشروع القرار المعروض علينا اليوم.

(تكلم بالانكليزية)

في مشروع القرار هذا ثلاثة جوانب لها أهمية خاصة لكندا. أولا، تطالب الفقرة الرابعة عشرة من الديباجة جميع الأطراف بالتعاون بإجراء تحقيقات في البلاغات عن الانتهاكات المنهجية والواسعة النطاق والصارخة للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، التي ارتكبت في تيمور الشرقية. وتجري أحد هذه التحقيقات لجنة التقصي الدولية التي أنشأها الأمين العام بناء على ما طلب في القرار المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر والصادر عن لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان. وكانت كندا قد شاركت في تقديم ذلك القرار، ونحن نحث جميع الأطراف، بما في ذلك حكومة إندونيسيا، على التعاون مع لجنة التقصي. فالعدالة جزء لا يتجزأ من المصالحة. ويجب أن يقدم للعدالة كل من ارتكب الجرائم.

ثانيا، نود أن نعيد التأكيد على أن القوة الدولية في تيمور الشرقية يجب أن يستعاض عنها، في أقرب وقت ممكن، بعنصر لحفظ السلام تابع للإدارة الانتقالية كما نصت على ذلك الفقرة ٩ من المنطوق. وترى كندا بصورة ثابتة، بناء على خبرتنا مع القوات المتعددة الجنسيات في رواندا والصومال وهايتي وزائير الشرقية، أنه كان بوسع هذا المجلس، بل وينبغي له، أن يأذن في قراره ١٢٦٤ (١٩٩٩) بعملية حفظ سلام تقليدية لتيمور الشرقية تقودها الأمم المتحدة. ويمكن لتلك البعثة وهي ترتدي الخوذ الزرق وتمول باستخدام الآلية النموذجية لقسمة نفقات عمليات حفظ السلام وتكون متعددة الجنسيات بطبيعتها، أن توزع سريعا كقوة متعددة الجنسيات. ولم يكن العامل الأساسي في تأخير وزع عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة عاملا تشغيليا بل سياسيا.

(تكلم بالفرنسية)

أود أخيرا أن أشدد على ضرورة تمويل العناصر الأساسية للإدارة الانتقالية من المساهمات العادية. إذ لا يمكن أن يوفر التمويل التدريجي من المساهمات الطوعية التي تقدم للصناديق الخاصة الضمان المالي اللازم لبعثات الأمم المتحدة من هذا القبيل الذي نأذن به اليوم. وشعب تيمور الشرقية بحاجة إلى ذلك الضمان.

إن دور الإدارة الانتقالية لتيمور الشرقية ليس الاضطلاع بالإدارة وحدها في تيمور الشرقية. إذ يجب أن يقوم شعب تيمور الشرقية بدور أساسي في أعمال هذه الإدارة. ولقد أتيحت لشعب تيمور الشرقية أخيرا فرصة لتنظيم مجتمعه على هواه، وواجب الأمم المتحدة هو مساعدته في تعزيز قدرته على ذلك.

السيد بيرلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أقول إن السفير هولبروك كان يرغب في حضور جلسة في المجلس هذا الصباح وكان يتوقع أن يتمكن من ذلك لأن تيمور الشرقية قضية تحتل أولوية عالية للغاية بالنسبة للولايات المتحدة. ولم يتمكن من الحضور لأنه استدعي فجأة لمعالجة قضية متأخرات الولايات المتحدة المعروضة حاليا على برلماننا. وأثق بأن الزملاء والأمين العام أيضا سوف يتفهمون ذلك.

الولايات المتحدة تؤيد مشروع القرار الخاص بإنشاء الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية. ونثني على قرار الجمعية الاستشارية الشعبية الإندونيسية بقبول نتائج الاستطلاع الشعبي. وقد قال الرئيس كلينتون إن هذا العمل التاريخي "يظهر احترام إرادة شعب تيمور الشرقية". ومشروع القرار هذا، شأنه شأن تصويت جمعية إندونيسيا، هو مسار العمل الصحيح. ويجب أن يساعد المجتمع الدولي أبناء تيمور الشرقية، أولا لإعادة بناء حياتهم الممزقة ثم لإقامة المؤسسات التي يحتاجونها للتحول إلى دولة مستقلة.

ونشدد في هذا الصدد على ضرورة استمرار الاهتمام بمحنة التيموريين الشرقيين الذين فروا من العنف في تيمور الشرقية لكي يواجهوا باستمرار التخويف في مخيمات اللاجئين في تيمور الغربية. فلا بد أن يوفر لهم الأمن في المخيمات والحصول على المساعدة الدولية وأن يتاح لهم حق العودة إلى ديارهم.

وفي الوقت نفسه، نؤكد على ضرورة أن تعمل الأمم المتحدة بالتشاور الوثيق مع شعب تيمور الشرقية، ونلاحظ بسرور كبير عودة زنانا غوسماو بأمان إلى تيمور الشرقية.

ونشيد أيضا بأعضاء مجلس الأمن على ما تحلوا به من مثابرة بشأن تيمور الشرقية. وإبان الشهور الأخيرة عملنا معا من أجل دعم الأمم المتحدة. وإن استجابة الأمم المتحدة للأزمة في تيمور الشرقية تعد مثالا على ما تنطوي عليه هذه المؤسسة من إمكانات وما تحمله من وعد عظيم.

وأود أن أعقّب على بعض العناصر الواردة في مشروع القرار المعروض علينا.

لقد أعد المجلس الترتيبات المناسبة للانتقال من القوة المتعددة الجنسيات إلى عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة. وعملية الانتقال سوف تتم، كما ارتأى الأمين العام، مع مراعاة وجهات نظر قائد القوة الدولية، والقوة المتعددة الجنسيات في تيمور الشرقية والظروف القائمة في الميدان. وهذا لن يطيل أمد وجود القوة المتعددة الجنسيات، بل سيتضمن تسليما آمنا وفعالا.

وقرار الأمين العام بإنشاء صندوق استئماني لتيمور الشرقية، هو قرار حكيم. وإن استخدام حصص الدول المخصصة لحفظ السلام ودعم موظفي الأمم المتحدة وقوات حفظ السلام والشرطة المدنية ممارسة متبعة منذ أمد بعيد. فمشروعات المجتمع المدني التي تساند الانتقال إلى الاستقلال ينبغي أن تدعمها الإسهامات من جانب أولئك الذين أظهروا اهتماما قويا بمساعدة تيمور الشرقية لكي تصبح دولة مستقلة قابلة للحياة.

وإننا نرحب بالنداء الموجه إلى جميع الأطراف من أجل التعاون بشأن التحقيقات في التقارير عن انتهاكات للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

فالهجمات التي شنَّت على المدنيين وعلى موظفي الأمم المتحدة، وموظفي المنظمات غير الحكومية والصحافيين، فضلا عن تشريد أبناء تيمور الشرقية بالقوة، تثير الاشمئزاز. ومن الضروري أن تضطلع هيئات ذات مصداقية بإجراء تحقيق كامل في هذه الانتهاكات، وأن تحدد المسؤولين عنها وتساعد في مثولهم أمام العدالة.

وإننا نثني على شجاعة وتفاني موظفي بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية. وإننا نعلم أن الذين أنيطت بهم مهام البعثة الجديدة سيعملون بكد للارتقاء إلى مستواهم. وإننا نشيد أيضا بجميع الذين أسهموا في القوة المتعددة الجنسيات التي أذنت بها الأمم المتحدة، وبخاصة استراليا التي اضطلعت بالمهمة الشاقة المتمثلة في قيادتها.

والقوة المتعددة الجنسيات في تيمور الشرقية أرست الأساس لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية.

وإننا نتطلع إلى العمل مع الأمم المتحدة ومع شعب تيمور الشرقية، والرئيس وحيد وحكومة إندونيسيا ومع شركائنا الآخرين في المساعدة على ضمان انتقال تيمور الشرقية إلى مرحلة الاستقلال بأسلس وأنجح طريقة ممكنة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أطرح الآن للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1999/1083.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:
الاتحاد الروسي، الأرجنتين، البحرين، البرازيل، سلوفينيا، الصين، غابون، غامبيا، فرنسا، كندا، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ناميبيا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (تكلم بالروسية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٢٧٢ (١٩٩٩).

ليس هنـــاك متكلمـــون آخرون في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥.

— — — — —